المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

آفاق اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2016 – 2017م

أغسطس 2016م

يقدم هذا التقرير ملخصا لتوقعات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول آفاق النمو الاقتصادي واتجاهات الأسعار في اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 2016-2017م. حيث يعتمد المركز في صياغة التوقعات على نماذج عددية مبنية على ترابط السلاسل الزمنية بين مؤشرات الاقتصاد الكلي لدول مجلس التعاون، والأداء المتوقع في أسواق السلع الأولية والاقتصادات الكبرى.

تشير التوقعات إلى تراجع معدل النمو في اقتصاد مجلس التعاون في عام 2016م متأثرا بتقلص الإنفاق الحكومي وتراجع نمو السيولة المحلية، غير أنه مع تنفيذ الدول الأعضاء لسياسات التصحيح المالي، وما يتبع ذلك من تحسن في ثقة و استثمارات قطاع الأعمال، فمن المتوقع أن يتحسن النمو في عام 2017م ليصل في حدود 3.4% بالأسعار الثابتة. وفي نفس الوقت من المتوقع أن ترتفع أسعار المستهلكين ارتفاعا طفيفا نظرا لاجراءات رفع الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية وارتفاع أسعار الفائدة لدى البنوك المحلية في دول المجلس. حيث يشكل بقاء أسعار النفط الخام في مستوياتها المنخفضة نسبيا، وتنامي الدين العام، وزيادة النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للعمالة لمجلس التعاون، وتراجع المراكز المالية للعديد من الاقتصادات الكبرى أبرز التطورات التي ستؤثر في اقتصادات مجلس التعاون خلال المدى القصير والمتوسط.
يتضمن جدول 1 ملخصاً لأحدث التوقعات المتعلقة بالاقتصاد الكلي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية للأعوام 2016 و2017م ، يليه شرح مختصر لهذه التوقعات، فيما يقدم الملحق منهجية التوقعات والافتراضات التي استند عليها.

جدول 1: مؤشرات الاقتصاد الكلي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 2009-2017م، النمو السنوي (%).

	فعلي							توقع			
								2016		2017	
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	*/2015	المركز الاحصائي	متوسط التوقعات/**	المركز الاحصائي	متوسط التوقعات
النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (100=2010)	-1.4	5.1	8.7	5.8	3.3	3.5	3.0	2.0	2.3	3.4	2.6
النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	-19.1	18.8	26.4	9.8	2.6	1.4	-14.9	-11.0	-	6.6	-
النمو في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة (100=2010)	2.0	4.1	6.2	6.5	5.7	5.2	4.3	3.5	-	3.9	-
التضخم في أسعار المستهلكين (باستثناء مجموعة السكن)	2.1	2.3	3.2	3.1	2.6	2.2	1.5	2.4	3.1	2.8	3.0
الميزان الجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	6.7	12.5	23.6	25.0	21.2	14.4	-0.83	-5.4	-6.3	-0.4	-0.9

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
/* بيانات أولية
/** متوسط التوقعات اعتمادا على أحدث توقعات المؤسسات الدولية والبنوك الإقليمية في يوليو 2016م.

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

تشير التوقعات إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام 2016م متأثرا بتراجع الانفاق الحكومي وتراجع ثقة قطاع الأعمال وتراجع النمو في السيولة المحلية. حيث من المتوقع أن يسجل النمو معدل 2.0% في عام 2016م، وهو معدل أقل من متوسط النمو خلال الفترة 2011-2015م والبالغ 4.9%. غير أنه مع تنفيذ الدول الأعضاء لسياسات التصحيح المالي، في إطار سعيها لتحقيق التوازن بين المحافظة على معدل النمو الاقتصادي واستدامة الانفاق العام، وما يتبع ذلك من تحسن في ثقة و استثمارات القطاع الخاص، فمن المتوقع أن يتحسن النمو في عام 2017م ليصل في حدود 3.4%. وبشكل عام، يظل النمو في اقتصاد مجلس التعاون أقل عن معدل النمو المتوقع للاقتصاد العالمي لعامي 2016 و 2017م والمقدر بـ 3.2% و 3.5% على التوالي، بحسب توقعات صندوق النقد الدولي.

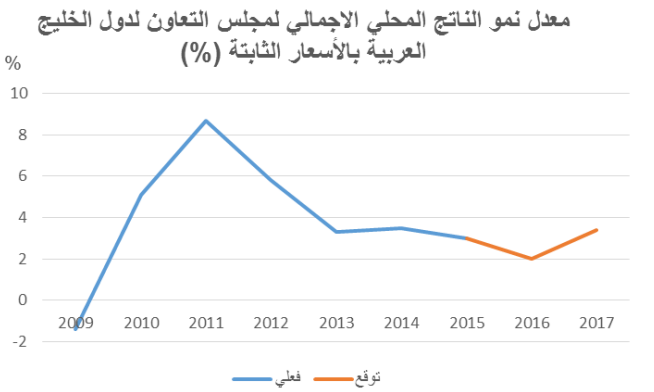

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في المقابل، من المتوقع أن يأخذ القطاع غير النفطي دور القيادة في النمو الاقتصادي في هذه الفترة في ظل تراجع أسعار النفط. حيث تشير توقعات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون إلى أن القطاع غير النفطي سينمو بمعدل 3.5 % و 3.9% في عامي 2016 و 2017م على التوالي، وهي معدلات أقل من متوسط النمو الذي تحقق في القطاع غير النفطي خلال الفترة 2011-2015م والبالغ 5.6%، مما يشير إلى الأثر غير المباشر لتراجع أسعار النفط على اقتصاد دول مجلس التعاون. ومن المتوقع أن تقود قطاعات البناء والتشيد والنقل والتخزين والمواصلات النمو الاقتصادي لمجلس التعاون في العامين 2016 و 2017م.

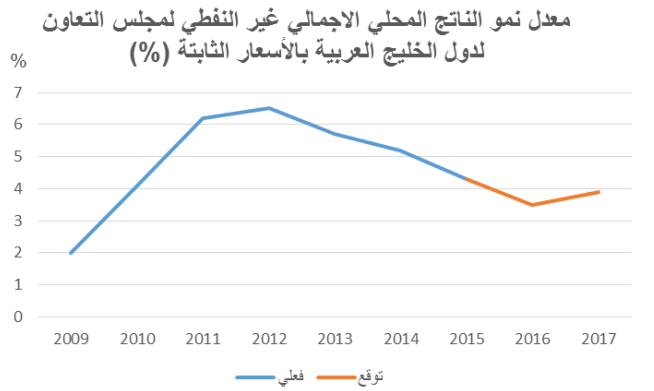

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

تشير توقعات المركز الاحصائي بأن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سينكمش بنسبة 11% في عام 2016م وذلك بصورة أقل من معدل الانكماش في عام 2015م والبالغ 15% تقريبا. ويتأثر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدرجة كبيرة بتغير أسعار النفط، حيث تراجع متوسط سعر سلة أوبك بين عامي 2014 و 2015م بنسبة 50% تقريبا (من 96.3 دولار للبرميل إلى 49.5 دولار للبرميل)، ومن المتوقع أن يستمر في التراجع بنسبة 17% بين عامي 2015 و 2016م ليصل إلى 41 دولار للبرميل. وحسب توقعات المؤسسات الدولية المختصة في أسواق السلع الأولية، من المأمل أن يتحسن سعر النفط في عام 2017م بنسبة 16% عن مستواه في عام 2016م، مما يرفع توقعات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 6.6% في عام 2017م.

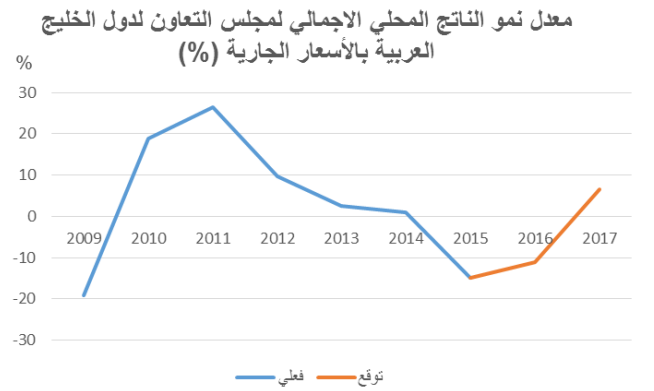

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

التضخم في أسعار المستهلكين

يتوقع أن يبلغ معدل التضخم السنوي (مقاسا بالتغير في مؤشر أسعار المستهلكين) نحو 2.6% في عام 2016م و 2.8% في عام 2017م وهي معدلات أعلى بقليل عن متوسط التضخم في الفترة 2011-2015م والبالغ 2.5%. حيث أن السياسات الحكومية المتعلقة بتخفيض الدعم عن المشتقات البترولية وزيادة الايرادات غير النفطية من جهة وارتفاع أسعار الفائدة على القروض المحلية من جهة أخرى، ستؤثر صعودا على أسعار السلع والخدمات. في حين تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى اعتدال التضخم العالمي المتوقع في عام 2016 و 2017م (ليصل إلى معدلات 3.2% و 3.4% على التوالي)، وتوقعات بمحافظة الدولار على مستواه أمام العملات الرئيسية خلال المدى القصير، مجمل هذه الإتجاهات تشير إلى تقليل مخاطر التضخم المستورد في دول مجلس التعاون.

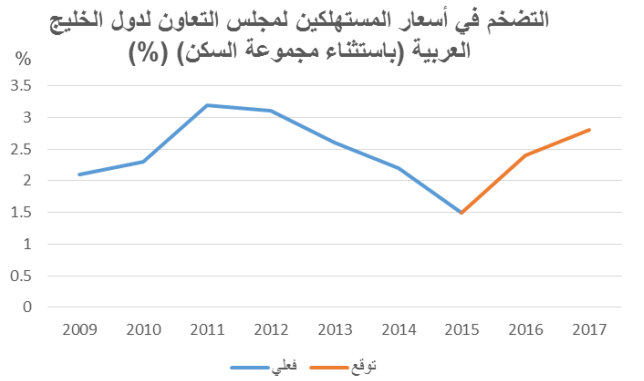

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الميزان الجاري

من المتوقع أن يتراجع الميزان الجاري في عام 2016م ليصل إلى عجز بنسبة 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نتيجة تراجع الصادرات السلعية. ومع تحسن أسعار النفط في عام 2017م من المتوقع أن يتحسن الميزان الجاري ليصل إلى عجز بنسبة 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في نفس العام. حيث يؤثر تراجع الصادرات السلعية (المرتبطة بشكل كبير بأسعار النفط والغاز) وزيادة الواردات السلعية والخدمية، وزيادة تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج في تعميق العجز في الميزان الجاري. ومن المتوقع أن يؤدي العجز في الميزان الجاري إلى تراجع ميزان المدفوعات العام لمجلس التعاون وانخفاض مستوى الاحتياطيات من العملات الأجنبية في عامي 2016 و 2017م.

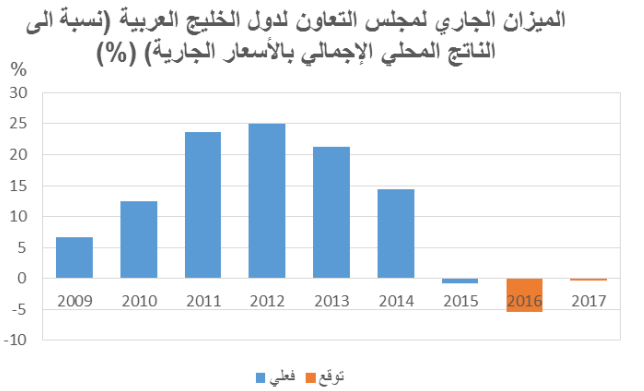

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أبرز العوامل التي ستؤثر على التوقعات

من المتوقع أن يتأثر نمو اقتصاد مجلس التعاون هبوطا في المدى القصير والمتوسط بعدة عوامل، أبرزها: استمرار تراجع أسعار النفط العالمية وما يترتب عليه من خفض الانفاق الحكومي في دول المجلس، رفع سعر الفائدة للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي كسلسلة من عملية تطبيع السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية، تراجع استثمار القطاع الخاص، وارتفاع تكاليف تمويل العجز في الميزان الحكومي.

وفي المقابل، من المتوقع أن تساهم العوامل التالية في زيادة الضغوط التضخمية على أسعار السلع والخدمات في مجلس التعاون: السياسات الحكومية المتعلقة بتخفيض الدعم على المنتجات البترولية واجراءات زيادة الايرادات العامة غير النفطية، زيادة تكاليف تمويل القروض الشخصية والتجارية، واتجاه النمو التصاعدي في الدول المصدرة للعمالة لمجلس التعاون مما يسبب ارتفاعا في أجور العمالة الوافدة في مجلس التعاون.

أبرز العوامل التي ستؤثر على توقعات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم في أسعار المستهلكين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المصدر: تقديرات المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أسعار النفط العالمية

يمثل سعر النفط الخام المحدد الأهم في معدل نمو اقتصاد مجلس التعاون. تشير توقعات صندوق النقد الدولي ووكالة الطاقة الدولية وكذلك العقود المستقبلية في أسواق السلع الأولية إلى تعافي أسعار النفط بصورة تدريجية لتتراوح بين 50 و 55 دولارا للبرميل في عام 2017م. غير أن هذه التوقعات محفوفة بدرجة عالية من عدم اليقين. حيث من المتوقع أن تستمر العوامل التي تضغط هبوطا على أسعار النفط والمتمثلة في الزيادة في نمو المعروض النفطي العالمي مع محافظة العديد من البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مستويات إنتاجها العالية، في الوقت الذي يشهد تراجعا في النمو الاقتصادي لكبرى الدول المستوردة للنفط ومن أهمها الصين ودول الاتحاد الأوروبي.

تشير تقديرات النماذج العددية الى أن ارتفاع سعر النفط بقيمة 10 دولار أمريكي في المتوسط السنوي سيصاحبه تحسن في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لاقتصاد مجلس التعاون بنحو نصف نقطة مئوية في نفس السنة، نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي و توسع استثمارات قطاع الأعمال.

معدل نمو متوسط سعر نفط برنت ودبي وغرب تكساس (المحور الأيمن) ومتوسط سعر البرميل (المحور الأيسر)

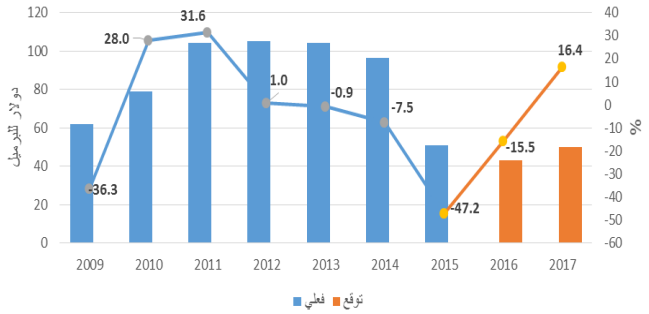

المصدر: صندوق النقد الدولي

منهجية التوقع وافتراضاته

جرى استخلاص توقعات النمو الاقتصادي، والميزان الجاري الخارجي، واتجاهات الأسعار لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال نماذج عددية تعتمد على ترابط السلاسل الزمنية بين المؤشرات الاقتصادية المختلفة. حيث يتم بناء نموذج عددي لكل دولة من دول المجلس باستخدام البيانات الرسمية المتوفرة وتوقعات المصادر الدولية للتغيرات في أسواق السلع الأولية والنمو في الاقتصادات الكبرى. ويتم بعدها حساب توقعات النمو على مستوى مجلس التعاون باستخدام معدلات النمو المرجحة بأوزان تمثل مساهمة اقتصاد كل دولة في بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لمجلس التعاون. كما جرت معايرة التوقعات المستخلصة بتوقعات المؤسسات الدولية والبنوك الاقليمية. وتعتمد توقعات الفترة 2016-2017م على افتراضات متعلقة بمؤشرات خارجية كما هو موضح في جدول 2.

جدول 2: افتراضات المؤشرات الخارجية

المؤشر	المصدر	2016	2017
متوسط سعر النفط الخام (متوسط سعر نفط برنت ودبي وغرب تكساس)، دولار أمريكي	صندوق النقد الدولي، ادارة معلومات الطاقة الأمريكية	43	52
معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي العالمي بالأسعار الثابتة (%)	آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي)	3.2	3.5
معدل التضخم في أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية (%)	مكتب الولايات المتحدة الأمريكية لإحصائيات العمل	0.6	1.5
مؤشر السلع الأولية غير النفطية (2005=100)	صندوق النقد الدولي	139	136